الحشد الشعبي يتنصل من أكبر مموليه من صالات القمار

ص3

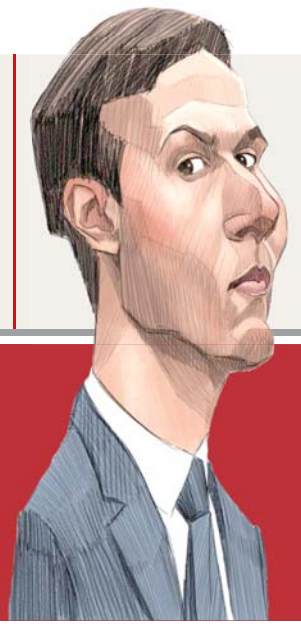

جاريد كوشنر

صفقة القرن طريق إلى البيت الأبيض

ص12

رجل نزيه يهدد الأمن القومي الإيراني

ص16

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2019/08/08

07 ذو الحجة 1440

السنة 42 العدد 11432

Thursday 08/08/2019

42nd Year, Issue 11432

النهضة تدفع بحصانها الخاسر لمواجهة عبدالكريم الزبيدي على رئاسة تونس

تخوّف واسع بين التونسيين من خطط الإسلاميين للتغول

الجمعي قاسمي

تونس – حسمت حركة النهضة الجدل الذي أحاط بموقفها إزاء الانتخابات الرئاسية المُبكرة، عبر ترشيح نائب رئيسها عبدالفتاح مورو، لخوض سباق هذا الاستحقاق الانتخابي، في وقت يعتقد المتابعون للشأن التونسي أن قرار النهضة مغامرة إذا اضطرت تحت ضغوط داخلية إلى الدفع بمرشحها كضرورة ستجلب لها الكثير من المشاكل.

لكنها فتحت بالمقابل، الباب على مصراعيه أمام تخوّفات مشروعة تدفع إلى استحضار تجربة إخوان مصر في الهيمنة على الدولة، من خلال التخطيط للاستحواذ على الرئاسيات الثلاث، أي رئاسة الدولة، ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان.

ويقول المتابعون إن الغنوشي عمل ما في وسعه لتجنب تقديم مرشح من داخل النهضة لأن هذه الخطوة ستطيح بكل الشعارات القديمة عن التوافق وعدم الرغبة في احتكار السلطة.

وستدفع هذه الخطوة إلى توحيد صفوف القوى المدنية في مشهد شبيه بما جرى في 2014 من دعم واسع للرئيس الراحل الباجي قايد السبسي وحزبه نداء تونس، ما ألحق هزيمة بالنهضة، وهو ما كان الغنوشي يتجنبه بسبب ما يقول إنه ظروف محلية ودولية غير مناسبة، أي غير قابلة بسيطرة الإسلام السياسي على أي دولة.

وصادق مجلس شورى حركة النهضة خلال اجتماع صاخب تخلله تباين واضح في المواقف، والكثير من الاتهامات المُتبادلة، على قرار بترشيح عبدالفتاح مورو، نائب رئيسها، والرئيس الحالي بالنيابة لمجلس نواب الشعب (البرلمان)، لخوض غمار السباق الرئاسي القادم.

ترشح الزبيدي يولد ارتياحا لدى القوى المدنية

ولم يُحدد عدد الأصوات التي حصل عليها عبدالفتاح مورو خلال عملية التصويت، وذلك في الوقت الذي ذكرت فيه مصادر من حركة النهضة في اتصال هاتفي مع "العرب" أن عبدالفتاح مورو حصل على 98 صوتا من إجمالي أصوات أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم 150 عضوا.

إلى ذلك، أكد عبدالكريم الهاروني، رئيس مجلس الشورى أن ترشيح مورو جاء بعد امتناع راشد الغنوشي عن الترشح لهذا الاستحقاق الرئاسي، واقتراحه تزكية عبدالفتاح مورو ليترشح باسم الحركة.

وأشار الهاروني في سياق حديثه عن أبعاد ودلالات خوض حركة النهضة أول انتخابات رئاسية في تاريخها، إلى أن حركته "لن تسعى إلى التغوّل على السلطة (...) وستواصل سياسة التوافق والشراكة بعيدا عن التغول والهيمنة".

غير أن هذه الإشارة التي أراد بها الهاروني طمأنة الرأي العام في البلاد، فشلت في تحقيق أهدافها، حيث أيقظت خشية ارتفعت حدتها لدى مختلف الأطراف المدنية والحداثية من أن حركة النهضة تُخطط من وراء هذا الترشيح إلى الاستحواذ على الرئاسيات الثلاث.

ويذهب البعض من المتابعين للشأن التونسي إلى القول إن الخطوة التي أقدمت عليها النهضة لم تكن خارج سياق المقاربة التي تنتهجها جماعة الإخوان المسلمين، بحكم أن المنهج الذي يحكم خطاب النهضة يكاد يكرر نفسه.

ويحكم حركة النهضة من خلال قرارها خوض الاستحقاق الرئاسي رهان صادم للهيمنة على الدولة اقترب كثيرا من الواقع الذي يمكنها من التحكم في كل مفاصل القرار ومراكز النفوذ، وذلك من خلال تمكين رئيسها الغنوشي من أن يُصبح رئيسا للبرلمان، ونائب رئيسها عبدالفتاح مورو، رئيسا للدولة، وأمينها العام، زياد العذاري رئيسا للحكومة.

ويُنظر إلى هذا التخطيط بتفاصيله الصغيرة، الذي طبع الخطاب السياسي لحركة النهضة خلال الفترة الماضية، بكثير من الريبة، حتى أن النائب البرلماني، عبدالعزيز القطي، لم يتردد في القول لـ"العرب"، إن الخشية من تغلغل هذه الحركة الإخوانية في مفاصل الدولة موجودة، وهي محكومة بفكر الإخوان الذي يُشرع احتكار الحياة السياسية، لإدارة الشأن العام وفقا لضوابط ونواميس المرشد العام.

ولم يستبعد القطي أن تكون حركة النهضة تسعى من خلال هذه الخطوة إلى الدخول في مرحلة التمكين والتغوّل.

ودعا عبدالعزيز القطي، إلى ضرورة التنبه لذلك التكتيك، والحذر من أبعاده، وذلك في الوقت الذي تتحرك فيه القوى السياسية نحو إيجاد إطار واسع لمساندة وزير الدفاع الحالي، عبدالكريم الزبيدي للترشح للاستحقاق الرئاسي، لكسر حلقة المناورة الإخوانية، والحيلولة دون تحقيق أهدافها.

ويبدو أن هذا التحرك نجح في دفع الزبيدي (69 عاما)، إلى التقدم بملف ترشحه لخوض السباق نحو قصر قرطاج الرئاسي، وذلك في خطوة أثارت الارتياح لدى غالبية القوى المدنية والحداثية التي لا تُخفي خشيتها من مناورات حركة النهضة التي تسعى إلى استنساخ تجربة إخوان مصر في 2012.

عبدالفتاح مورو مرشح اجتماع صاخب لحركة النهضة

4 كثرة المرشحين لا تحجب حضور أغلبهم

8 الشهية السياسية والثمار المسمومة

8 طموح المرشحين وحسابات الناخبين

تصعيد جنوبي شمالي في اليمن يخدم مصلحة الحوثيين وإيران

عدن – احتدمت المواجهات في مدينة عدن بين وحدات من الحرس الرئاسي كانت تتولى حماية قصر المعاشيق بمديرية "كريتر" بعدن وقوات تابعة للحزام الأمني والمقاومة الجنوبية في أعقاب اتهام المجلس الانتقالي الجنوبي للقوات التي تتولى تأمين القصر الرئاسي بإطلاق الرصاص على المتظاهرين الغاضبين الذين تظاهروا أمام القصر بعد الانتهاء من تشييع جثمان العميد منير اليافعي "أبواليمامة" والقتلى الذين سقطوا معه في هجوم الخميس الماضي.

وتأتي هذه التطورات في وقت تحذر فيه أوساط سياسية يمنية من أن التصعيد بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة عبدربه منصور هادي على أرضية شمال جنوب تخدم مصالح الحوثيين وإيران وتعيد مهمة تحرير اليمن إلى النقطة الصفر.

وأعلن نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك في بيان قصير بثته وسائل الإعلام التابعة للمجلس، الأربعاء، لما أسماه "النفير العام" والزحف نحو قصر المعاشيق وإسقاطه وطرد الحكومة الشرعية، بعد مقتل متظاهر وإصابة آخر بنيران يعتقد أنها صادرة عن حراسة القصر الرئاسي في عدن.

وأشار بن بريك في تغريدة على تويتر إلى أن هذا التصعيد جاء "بعد الاعتداء على شعبنا الأعزل الذي أراد الاعتصام السلمي أمام قصر اليمامة (المعاشيق) تم استهدافه بالنيران الحية من ميليشيات حزب الإصلاح الإرهابي".

ولم تتضح حتى لحظة كتابة هذا الخبر نتائج المواجهات التي تجري في محيط القصر الرئاسي وعدد من المواقع العسكرية في عدن، غير أن خبراء في الشأن اليمني رجحوا تمكن القوات التابعة للحزام الأمني والمقاومة الجنوبية التي تدين بالولاء للمجلس الانتقالي الجنوبي من حسم الموقف والسيطرة على محافظة عدن وعدد من المحافظات المجاورة لها مثل لحج والضالع، في حال لم يتدخل التحالف العربي للتهدئة ووقف المواجهات.

وأكد الخبراء أن موازين القوة العسكرية والشعبية تميل لصالح الانتقالي الذي استطاع في مواجهات سابقة مطلع العام 2018 السيطرة على محافظة عدن وإسقاط المعسكرات التابعة للحرس الرئاسي والاقتراب من اقتحام قصر المعاشيق لولا تدخل التحالف العربي حينها.

وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب" من عدن إن وحدات عسكرية جنوبية تابعة للحكومة اليمنية أعلنت انضمامها لمطالب المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو ما يؤكد حدة الانقسام وحالة الفرز الجهوي التي تشهدها الساحة اليمنية.

ويؤكد مراقبون أن نتائج معركة عدن ستنعكس بشكل كبير على المشهد اليمني وستغير من معادلة القوة في حال تمكن المجلس الانتقالي الجنوبي من إحكام السيطرة على العاصمة المؤقتة.

ورجحوا أن يسعى الانتقالي للحفاظ على نوع من العلاقة خلال الفترة المقبلة مع الحكومة مع محاولة فرض مطالبه من داخل مؤسسات الحكومة باعتباره الطرف المسيطر على معظم الأراضي اليمنية، وهو الأمر الذي قد يضعف من نفوذ الإخوان المسلمين الذين يتهمهم المجلس الانتقالي باختطاف قرار الحكومة والتغوّل على مؤسساتها.

ووفقا لمصادر "العرب" فقد باءت جهود الحكومة والتحالف العربي في كبح جماح التصعيد الذي شهدته عدن بعد مقتل "أبواليمامة" نتيجة حالة التحريض والتأجيج الإعلامي التي شاركت فيها أطراف يمنية وأخرى إقليمية من بينها قطر التي عمل إعلامها على استفزاز الشارع الجنوبي والشمالي على حدّ سواء، من خلال بث صور قديمة وبعضها مفبرك للأحداث.

وعلى صعيد ردود الفعل الخارجية لتداعيات عدن، أعرب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث عن قلقه إزاء ما وصفه بالتصعيدات العسكرية في عدن، و"التقارير عن وقوع اشتباكات بالقرب من القصر الرئاسي".

ودعا الأطراف المعنية إلى "الدخول في حوار لحل الخلافات، وحث كل من لديهم نفوذ على وقف تصعيد الوضع وضمان حماية المدنيين".

من جهته، عبر السفير البريطاني في اليمن مايكل آرون، عن قلقه البالغ بخصوص التطورات الأخيرة في عدن، داعيا جميع الأطراف إلى التهدئة.

وقال آرون في تغريدة على تويتر "أدين بشدة استهداف معسكر الجلاء والذي أودى بحياة الكثيرين، وفي نفس الوقت فإنه من غير المقبول استخدام هذا الهجوم لتهجير الشماليين البسطاء وبدء صراعات مسلحة بين القوات الجنوبية والحكومة الشرعية".

وعبر وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش عن قلقه تجاه التطورات حول قصر المعاشيق، مطالبا جميع الأطراف بضرورة التهدئة.

وثائق قضائية بريطانية: بنك قطري موّل أنشطة جبهة النصرة

بنك الدوحة ضخّ أموالا إلى حسابات بلبنان وتركيا قبل نقلها إلى سوريا

لندن – كشفت وثائق قضائية في المحكمة البريطانية العليا أن بنك الدوحة القطري قام بتحويل مبالغ كبيرة إلى جبهة النصرة المصنفة دوليا كجماعة إرهابية، ما يزيد من الضغوط المسلطة على قطر بسبب تتالي الفضائح عن تورطها في دعم جماعات إسلامية متشددة في الغرب أو الشرق الأوسط.

وتم رفع دعوى تعويض ضد بنك الدوحة إلى المحكمة العليا في بريطانيا من قبل ثمانية من المدعين السوريين، يعيشون حاليا في أوروبا، وقالوا إنهم عانوا من "إصابات جسدية ونفسية شديدة" على أيدي الجماعة المتشددة الممولة من قبل قطر.

ووفقا للبيانات التي صدرت عن المحكمة العليا، استخدم شقيقان ثريان بنك الدوحة القطري الذي يمتلك فرعا في لندن، لتوجيه أموال إلى جبهة النصرة، إحدى الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة، خلال الحرب الأهلية السورية.

يأتي ذلك بعد أن كشفت صحيفة التايمز ، الاثنين، أن مصرف الريان البريطاني الخاضع للسيطرة القطرية، يقدم خدمات مالية للعديد من المنظمات المرتبطة بالإخوان المسلمين وحماس ومجموعات متشددة أخرى ودعاة متطرفين مقيمين في المملكة المتحدة.

وقال السوريون الثمانية في دعواهم إنهم أُجبروا على مغادرة منازلهم في سوريا بشكل قسري وفقدوا وظائفهم وأعمالهم نتيجة للأعمال الإرهابية التي انتهجتها جبهة النصرة التي كانت تموّل عملياتها من الأموال القطرية.

ويقاضي المتضررون بنك الدوحة وكذلك معتز ورامز الخياط، رجلي الأعمال القطريين من أصول سورية، اللذين يمتلكان شركة بناء عالمية.

وذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الدعوى، التي صدرت الأسبوع الماضي في المحكمة العليا، أوضحت أن "الأخوين الخياط قاما بتمويل أو ساعدا في تمويل جبهة النصرة، من خلال حساباتهما أو الكيانات المرتبطة بهما في بنك الدوحة".

وتم إرسال مبالغ كبيرة عبر البنك القطري إلى حسابات في تركيا ولبنان، حيث تم سحب الأموال ونقلها عبر الحدود السورية لتسليمها إلى متطرفي النصرة.

وتعدّ هيئة الاستثمار القطرية، صندوق الثروة السيادي في الدولة الخليجية، أكبر مساهم في بنك الدوحة. كما أن رئيس البنك وعددا من أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء في أسرة آل ثاني الحاكمة في الإمارة.

ويتولى الأخوان الخياط مناصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة "أوراكون تريدنغ آند كونتراكتينغ كمباني" في الدوحة.

وقالت شركة المحاماة التي تمثل المدعين السوريين إنه تم اتخاذ خطوات بشأن الدعوى ضد الخياط، لأن بنك الدوحة والأخوين الخياط قد عرفوا، أو كانوا على علم، بأن الأموال التي تمّ تمريرها من خلال حساباتهم كانت موجهة إلى جبهة النصرة، وهو إجراء "انتهك القوانين الدولية".

وبات من الواضح أن الاتهامات الموجهة لقطر بشأن رعايتها للإرهاب لم تكن مجانبة للصواب وأنه مع تحريك القضاء في بلدان غربية سيتم تفكيك شبكات الدعم القطري للإسلام السياسي.

وحرك الدور الذي تلعبه قطر في قلب العواصم الغربية موجة النقد من دبلوماسيين وإعلاميين غربيين محذرين من استمرار سياسة غض الطرف عن النفوذ القطري الذي يخفي تمويلاته للإرهاب عبر مشاريع اقتصادية ورياضية لا تخلو بدورها من الفساد.

القطريان معتز ورامز الخياط موّلا جبهة النصرة في سوريا

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1